قول الامر فوضعوا او لا معنى الواجب على ذلك الوجه فاما شرعوا في شرح خواصه انكشف
معنى اخر الواجب الوجود كما سنذكره على وجه التفصيل وصلوا عادتهم في بعض المواضع لسهولة التعليم
كما فعلوا من اتباعهم الوسايط العقلية والنفسية والطبايع الجسمية ونسبة العلية والاضافة
والانتهاء اليها والاتفاق بما بينهما في مناسبة ان الامور في الوجود الا الواجب نعم وانما ينسب
العلية والتاثير الى ساير من الجهات العقلية والنفسية والطبيعية من اجل انها شرايط و
معدات لتنفيس الواحد الحق وتكثرات لجهات وجوده ونحن ايضا سالكوا هذا المنهج في اكثر مناصلنا
الخاصة حيث سلكنا او لا مسلك القوم في اوايل الابحاث واوسطها ثم نفترق عنهم في الغايات
لئلا تنبو الطباع عما نحن بصدده في اوايل الامر بل يحصل لهم الاستيناس بنا ويفتح في اسماعهم
كلامنا موقع القبول اشفاقا بهم فانهم غير واعين الواجب عما فهموا المتعلون من التعريف
الخاص اعني من التقسيم فكلامنا عن غيرنا معنى الممكن في بعض ما سوى الواجب ثم عما فهموا المجمل كما
ستقف عليه فالتقسيم الاقرب الى التحقيق ما يوجد في كتبهم ان كل موجود اذا لاحظه العقل من حيث
هو موجود وجرده النظر اليه عما عداه فلا يخ اما ان يكون بحيث ينتزع من نفس ذاته بذاته الموجودية
بالمعنى العام الشامل للموجودات ويحكم بها عليه ام لا يكون كذلك بل يفتقر في هذا الانتزاع الى ملاحظة
امر وراء نفس الذات والحقيقة كانتزاعه الى شئ ما او انضمام شئ اليه او غير ذلك فالاول
هو مفهوم الواجب لذاته والحق الاول وفي سائر الاثار على لسان الاشراق والوجود الحقيقي بمثل
الفيثاغورثي وحقيقة الحقايق عندنا الصوفية والثاني لا يكون ممتنعا لذاته بعد ما جعلنا
القسم الوجود للمسمية ممكنا سواء كان سمته اولية الان موجودية المهيات بانضمام الوجود
اليها



اليها وانتصابها عليه والموجودية الوجودات بعد وبرها عن اتجاها على التمام كوقوع الاضافة
والظلال على الهياكل والتطويل بل تطويره باطوار الوجودية المنسوبة الى المهيات بنحو
الانصباغ والاتصاف والاستكمال والى القيوم الجاعل على نحو القيام والنزول والتشعشع
والاتماح والتجلي والفيض والرشح الى غير ذلك مما يليق بتقدسه وبهائه تماسواء قصد في
حمل مفهوم الوجود العام وصدقه انتزاع هذا المعنى الكلي فالواجب لذاته هو نفس ذاته بذاته
بلا ملاحظة جهة اخرى واعتبار امر اخر غير ذاته من الحيثيات الانضمامية والاتفاقية بل
التعليلية والمتقيدية به في الممكن بواسطة حيثية اخرى انضمامية اتحادية اذا امر يدب به
المهية او امر بتاصلية تعليقية اذا امر يدب عن الوجود وسيتكشف لك بعون الله
ان موجودية الممكن ليست الا باتحاده مع حقيقة الوجود كما اشير اليه وان مناط امكان وجوده
ليس الا كون ذلك الوجود منقطعا بالغير مفتقرا اليه ومناط الواجبية ليس الا الوجود المفتح
عما سواه فامكان المهيات الخارجة عن مفهوم الوجود عبارة عن لاضرورية وجودها
وعدمها بالقياس الى ذاتها من حيث هي هي واما كان نفس الوجودات موكون حقايقها ذواتها منطوية
ومتعلقة وبحقايقها ابعاد وتعلقات الهيئها حقايقها حقايق تعلقية وذواتها
ذوات لعانية لا استقلال لها ذاتا ووجودا بخلاف المهيات الكلية فانها وان لم يكن
لها ثبوت قبل الوجود الا انها اعيان منصرمة بكنهها ما دام وجودها ولو في العقل
فانها ما لم تتنور بنور الوجود لا يمكن الاشارة العقلية اليها بانها ليست موجودة ولا معدومة
فوقعت الاوصاف بل هي باقية على احتجابها الذاتي وصلوحها الا صحيح ان لا ابد الا ليست

Copyright © King Saud University